



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2021

محور التنمية المجتمعية

**الثقافة**





5	المقدمة.....
6	أولاً: قطاع الثقافة في الأردن خلال جائحة كورونا.....
	ثانياً: متابعة خطة التنمية الثقافية (2017-2021) وتقييمها، وحجم الإنجاز فيها، وتحديد مواطن الخلل والضعف في الأداء.....
7	.....
19	ثالثاً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد 2020.....
20	رابعاً: التوصيات .....
21	المصادر والمراجع.....



## المقدمة

يعاني الواقع الثقافي في الأردن في مجالات الأدب والفنون والفكر من التناقض والازدواجية، فثمة ثراء في المواهب والمبادرات الفردية، إلا أن مظاهر الوهن في العمل المؤسسي والجماعي يظهر جلياً. كما يتصف هذا الواقع في جوانب عدة بالحيوية والأصالة، لكنه ضعيف التأثير والانتشار، ويعجز عن توليد حالة تراكمية قابلة للبناء عليها.

يحدث ذلك في ضوء تراجع نسبي في الإنتاج الثقافي النوعي، في مجالات الإبداع في الشعر والرواية والقصة والمسرح، وفي الفنون، وفي الموسيقى والفكر والفلسفة والثقافة العلمية، وذلك بموازاة اشتداد أزمة المجتمع الثقافية والعلمية والإنتاجية التي تتفاقم معها أزمة المؤسسة الثقافية الرسمية مع ضالة تمويل الثقافة، ومع ضعف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. ومن المؤكد تزايد أهمية الثقافة مع ثورة المعلومات والاتصالات، التي ارتفعت إلى مستوى الضرورة الحياتية والوطنية لتمكين المجتمع من التقدم والنهوض في سائر المجالات.

لم يكن من وجود لوزارة الثقافة في الأردن حتى عام 1988، إلا أن تاريخ المؤسسة الرسمية لها، يرجع إلى ما قبل ذلك بأكثر من عقدين، وتحديداً مع تأسيس دائرة الثقافة والفنون التي ظلت مرتبطة بوزارة الإعلام حتى عام 1977، بما يكشف عن الخلط بين مفهومي "الثقافة" و"الإعلام". وتدلّ مختلف المؤشرات التاريخية والواقعية على أن الحقل الثقافي لم يكن يتمتع بأولوية على الأجندات الرسمية، وما زال هذا الوضع قائماً حتى الآن.

ثمة مبادرات للقطاع الخاص، ومنها مبادرة البنك العربي في إنشاء مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية التي توفر مكتبة غنية بالمؤلفات والدوريات تخدم الدارسين والباحثين والجمهور العريض بالمجان، إضافة إلى عروض لأعمال سينمائية رفيعة المستوى، وإلى جانبها مؤسسة خالد شومان- دائرة الفنون، ونشاطات جامعة فيلادلفيا في مجال تنظيم المؤتمرات والندوات الثقافية والفكرية العربية والدولية، وتقديم الجوائز للدراسات والترجمات الأردنية والعربية. وكذلك تأسيس الدائرة الثقافية للبنك الأهلي الأردني، وفتح صالة العروض الفنية "زارا" التابعة لبنك القاهرة عمان، وظهور مسرح البلد وسط العاصمة.

ومن جانب آخر، تراجع دور وزارة الثقافة في رعاية منتجي الأدب والفنون والفكر من كتاب وفنانين ومفكرين وعلماء، وفي دعم عروضهم، ما يؤكد استمرار أزمة الثقافة التي ما زالت شبه غائبة عن الأجندة الوطنية، ولا تمثل رصيماً يعزز رأس المال المعنوي للفرد والمجتمع، وركناً أساسياً من أركان النهوض والارتقاء. فالمطلوب توفير البنى التحتية مثل المسارح الصغيرة، ودور النشر الوطنية، والمراكز الثقافية، ودعم اقتصادات المنتج الثقافي،

مثل الكتب والمجلات والمادة السينمائية، وتيسير وصول المنتجات الثقافية إلى المناطق المهمشة والنائية، وسن تشريعات تحمي حرية المبدعين، وتركز على خصوصية الإبداع. وسيتم في هذا السياق، تناول عدد من الموضوعات المهمة لهذه المراجعة لمعرفة كيفية تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع. ولعرفة مواطن الخلل في أداء المؤسسات، كان لا بد من مراجعة خطط وزارة الثقافة واستراتيجياتها، ومتابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2020 وكيفية تعامل وزارة الثقافة والمؤسسات الأخرى معها، على النحو التالي:

### أولاً: قطاع الثقافة في الأردن خلال جائحة كورونا

استطاعت وزارة الثقافة تكييف برامجها خلال عام 2020 على ضوء الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، فقطاع الصناعات الثقافية من القطاعات التي تضررت بهذه الجائحة، إذ كان ضعيفاً بالأساس، وتضرر إلى حد التعطل. فعلى سبيل الذكر، توقفت المطابع ودور النشر عن العمل، وألغيت معارض الكتب المحلية والخارجية التي تمثل المورد الرئيس لدور النشر أو أنها أُجّلت، وقد شمل ذلك أيضاً المهرجانات الثقافية، والحفلات الموسيقية والغنائية، وأعمال الإنتاج السينمائي- على ضآلتها-، وكذلك أعمال الإنتاج المسرحي، ومعارض الفنون التشكيلية، والندوات والمؤتمرات الثقافية المخطط لها.

أشار تقرير حالة البلاد لعام 2020، إلى أن الوزارة نجحت في مواصلة نشاطها عن بعد، من خلال مجموعة من الأنشطة، إذ أطلقت الوزارة مع بداية الجائحة حزمة من المشاريع الثقافية، وكانت هنالك منصة تدريب الفنون والصناعات الثقافية (شغفي)، والتي تسعى إلى بناء قدرات الشباب في مجالات الكتابة الإبداعية، والفنون التشكيلية، والموسيقى، والتصوير، وصناعة الأفلام والإنتاج، والصناعات الثقافية والإبداعية، وفنون التصميم. وعملت المنصة على توفير نحو 100 برنامج تدريبي مجاني في المرحلة الأولى. كما أطلقت الوزارة منصة الكتب والمجلات (الكتّبا)، ومسابقة "موهبتني من بيتي". ومن المشاريع التي أطلقتها الوزارة أثناء الجائحة، جائزة التوثيق الإبداعي لزمين وباء كورونا (يوميات "كلّ مرّ سيمر"). فدلّت التجربة التي مرّ بها الأردن أثناء جائحة كورونا على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة في مساعدة المجتمع على مواجهة الظروف الطارئة، واستثمار الوقت لتطوير القدرات، وتقديم قيمة مضافة في أحلك الظروف.

ويمكن القول إن الوباء أوجد تحدياً جديداً على الصعيد الثقافي، يتمثل في كيفية إعادة تأطير الفئات الموهوبة المكتشفة من خلال مسابقة "موهبتني من بيتي"، ودمجها في المشهد الثقافي والإبداعي الوطني، بمعنى أن الوزارة لم تتنح جانباً، بل قدمت ما تستطيعه، وابتكرت أشكالاً جديدة من التواصل الثقافي مع الجمهور، مثل المسابقات ومنصات الكتب

والتدريب الفني عن بعد والندوات، ولم تتوقف مشاريع النشر والعروض المسرحية عبر الإنترنت، وكذلك مهرجان الفيلم وغيرها من الأنشطة، وربما كان نشاط وزارة الثقافة مميزاً في هذا المجال.

## ثانياً: متابعة خطة التنمية الثقافية (2017-2021) وتقييمها، وحجم الإنجاز فيها، وتحديد مواطن الخلل والضعف في الأداء

وُضعت خطة للوزارة يُعمل عليها حالياً تحت عنوان "خطة التنمية الثقافية (2017-2021)"، وهي خطة معدلة للخطة التنفيذية السابقة (2017-2019)، من خلال إضافة عدد من المشاريع الجديدة. ولم يتغير شيء سواء في الرؤية أو الرسالة أو المرتكزات أو الأهداف الاستراتيجية. فرؤية الوزارة هي: "نحو ثقافة أردنية مجتمعية مدنية ذات بُعد إنساني"، ورسالتها: "النهوض بالفعل الثقافي الأردني وإطلاقه في فضاء إبداعي حر، وبناء قدرات المجتمعات المحلية لإدارة الفعل الثقافي، وتوظيفه للتأثير على نوعية حياة الإنسان اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، واحترام التنوع الثقافي، وتجسيد قيم الحوار والعيش المشترك. أما المرتكزات، فقد استندت إلى أن التنمية الثقافية تُعدُّ بوابة للإصلاح السياسي والاجتماعي، وأن الخطاب الثقافي والفني يتجدد وفقاً لمتطلبات المرحلة، والقيم المستمدة من عقيدتنا السمحة وتراثنا وخصوصيتنا الوطنية، والتوجيهات الملكية الواردة في كتب التكليف للحكومات المتعاقبة، ورسالة عمان، ووثيقة رؤية الأردن 2025.

أما الهدف الوطني بعيد المدى في الخطة، فقد تمثل في بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ذي إنتاجية مرتفعة. وثمة أهداف قطاعية استراتيجية تمثلت في تعزيز الهوية الوطنية الأردنية، وتنمية ثقافة وطنية شاملة في المملكة بما يؤكد هويتها بوصفها ثقافة أردنية عربية إسلامية إنسانية، وتطوير البنية التحتية لقطاع الثقافة والفنون في مجالاته كافة، وذلك من خلال إيجاد التوازن بين القطاعات الثلاثة: الحكومي، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمساهمة في تمكين مؤسسات المجتمع المدني الثقافية من المشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتمحورت خطة التنمية الثقافية (2017-2021) حول عشرة محاور، هي: الحوكمة والعمل المؤسسي؛ الثقافة المجتمعية؛ غرس ثقافة الإبداع ودعمها؛ تعزيز التراث الأردني غير المادي والحفاظ عليه؛ برنامج الثقافة لكل الناس؛ توزيع مكتسبات التنمية الثقافية، ويندرج في هذا المحور مشروع المدن الثقافية؛ المهرجانات والمواسم الثقافية والفنية؛ التبادل الثقافي والفني؛ تعزيز الدعم المالي لقطاعات الثقافة والفنون؛ والتمويل والاستدامة لقطاع الثقافة والفنون. ويمكن عرض هذه المحاور وتقييمها على النحو التالي:

## أ- محاور الخطة ومواطن الخلل وضعف الأداء

### المحور الأول: الحوكمة والعمل المؤسسي

تم وضع هدفين عامين لهذا المحور، هما: تطوير النظرة العامة لوظيفة الدولة الثقافية وتأكيد مركزية هذه الوظيفة وأهميتها، وتحديث منظومة التشريعات الناظمة لعمل الوزارة وتطويرها. ومع الإشارة إلى وجود خطة لتعديل القانون (قانون رعاية الثقافة)، فما أنجز في هذا المجال هو إجراء تعديلات محدودة على نظام التنظيم الإداري للوزارة لاستيعاب التغييرات في الهيكل التنظيمي التي أحدثتها الوزارة، وهي تعديلات لاستحداث مديريات جديدة وإلغاء أخرى. فقد ألغيت مديرية ثقافة الطفل التي تكرر إنشاؤها والغاؤها. كما واستحدثت مديرية للموسيقى والفنون الأدائية لأول مرة باعتبار الموسيقى مكون أساسي من مكونات الثقافة بشكل عام.

كما أصدرت الوزارة تعليمات جديدة معدلة، مثل تعليمات المواسم المسرحية التي حاولت ضبط عملية اختيار الأعمال المسرحية المشاركة في الموسم المسرحي المكون من ثلاثة مهرجانات: مهرجان المسرح الأردني، ومهرجان عمون لمسرح الشباب، ومهرجان مسرح الطفل الأردني، من خلال اتباع سياسة مشاهدة العرض قبل إقرار تقديم الدعم للعمل المسرحي ذاته، لكن هذا المبدأ لم يطبق، إذ واجه صعوبة في التطبيق، فالوضع المادي للفنانين لا يسمح لهم بإنتاج أعمال مسرحية من دون توفر دعم مادي لا توفره في الوقت الحالي إلا وزارة الثقافة.

كما أصدرت الوزارة نظاماً معدلاً لنظام صندوق دعم الحركة الثقافية والفنية رقم (4) لسنة 2021، وهو نظام معدل لنظام الصندوق رقم (111) لسنة 2008، والذي ينظم إدارة الصندوق. وهذا النظام لم يغير شيئاً في واقع الصندوق المنشأ بموجب المادة (6) من قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006 وتعديلاته، والتي تنص على إنشاء الصندوق وتحديد موارده. وهذه المادة جرت عليها تعديلات مسّت جوهرها المتمثل بالموارد الخاصة بالصندوق؛ إذ كان القانون قد فرض اقتطاعات على عائد الإعلانات في وسائل الإعلام بنسبة 5%، وعلى رسوم ترخيص الإذاعات ومحطات التلفزيون بنسبة 2%. ولما لم تُرض نسبة الاقتطاع على عائدات الإعلانات ووسائل الإعلام، قامت بالاحتجاج، وتمكنت بممارسة الضغط من تقليصها إلى 1%، ولم تكتف بذلك بل ظلّت تضغط على الحكومة ومجلس النواب الخامس عشر، إلى أن أصدر رئيس الحكومة عام 2009 بلاغاً جمّد بموجبه الصندوق، وبقي مجمداً إلى أن أعيد إحيائه عام 2017. وكانت دائرة الضريبة قد تمكنت من جمع ما يقارب نصف مليون دينار في العام الذي سبق قرار الحكومة بتجميد الصندوق، وبقي هذا المبلغ على شكل أمانات في وزارة المالية لصالح الصندوق، إلى أن قدمت دعماً لمهرجان جرش للثقافة والفنون بعد إعادة إحياء الصندوق. والآن لا يوجد رصيد



في الصندوق، واقتصرت إيراداته في التعديلات التي حدثت على القانون، على المبالغ التي ترصدها وزارة الثقافة والتبرعات التي ترد إلى الصندوق، في حين لم ترصد الوزارة أي مبالغ، ولم ترد أي تبرعات بالرغم من العديد من المخاطبات التي قامت بها الوزارة للشركات والبنوك ومؤسسات القطاع الخاص. ويضاف إلى موارد الصندوق عائدات بيع الكتب والمجلات، وهي عائدات هزيلة لم تُورد للصندوق، إذ إنها تذهب لوزارة المالية.

### المحور الثاني: الثقافة المجتمعية

تحددت أهداف هذا المحور بالإسهام في خلق ثقافة تعددية قائمة على احترام حقوق الإنسان والإبداع والابتكار، وتوجيه السياسات الثقافية الوطنية نحو مواجهة الظواهر الفكرية والثقافية الشاذة، وفي مقدمتها التطرف، والانتقال بالاهتمام الثقافى نحو الثقافة المجتمعية، والانتقال من النخب إلى القواعد الاجتماعية العريضة.

ويتضمن هذا المحور مجموعة من المشاريع، منها: إصدارات الكتب التي تمنح الأولوية لنشر ثقافة التسامح والتعددية والحد من التطرف؛ إعادة طباعة سلسلة من الكتب التراثية التنويرية وكتب الفلسفة الإسلامية؛ إنشاء موقع تواصل إلكتروني وتلفزيوني موجه لفئة الشباب؛ البرنامج الوطني للقراءة؛ تطوير "المؤشر الوطني للقراءة"؛ إنتاج ما بين 6-10 من الأفلام الوثائقية التي تتحدث عن قوة التعددية والتسامح الثقافى، وإقامة مهرجانات تعرض خلالها الأفلام في محافظات المملكة كافة، وتوزيع الأفلام على أقراص مدمجة لفئات متعددة من الشباب؛ ثم مشروع تنمية ثقافة الحوار؛ النشر والإصدارات، وإن بأهداف غير واضحة مثل رفع مستوى الوعي ونشر الثقافة التنويرية، وإغناء المعارف، ودعم الكاتب الأردني معنوياً ومادياً، ورفد المكتبة الأردنية والعربية بالنتائج المعرفية الرصين؛ برنامج النشر الإلكتروني، ويتضمن إنشاء منصة الكتب والمجلات "الكتبا"؛ إنشاء منصة أفكار ورفيقاتها؛ وتطوير الموقع الإلكتروني للوزارة وتحديثه.

ويمكن عدُّ هذا المحور من المحاور الأساسية في عمل وزارة الثقافة، إذ تغطي مشاريعه طيفاً واسعاً من المجالات الثقافية. وسبق للوزارة أن أعدت تقريراً موضوعياً عن واقع النشر وتشجيع القراءة الذي تقوم به لطرح مشروع القراءة الوطني. وقد تحدث التقرير عن تاريخ النشر في الوزارة، وإسهامها في نشر الكتاب، ودعمها للكاتب الأردني وللكتاب الأردني، والتذبذب الحاصل في هذا البرنامج، وحدد خمس فجوات رئيسية في هذا المجال لخصها على النحو التالي:

1. الضعف الكمي في الإنتاج الثقالي الأردني في الإبداع الأدبي<sup>(1)</sup>، وفي إنتاج المؤلفات الفكرية المتعددة؛ فمعظم برامج النشر والدعم محدودة وغير منتظمة وتفتقد للحوكمة، ولا يستطيع الجميع الوصول إليها.
  2. الضعف النوعي في برامج الإنتاج الثقالي، وتركيزها في مجالات محدّدة، ومحدودية التعريف والترويج للمنتج الإبداعي الأردني، وضعف الانتشار.
  3. صناعة النشر في الأردن مكلفة نسبياً، ولا توجد امتيازات كبيرة في دعمها، ما ينعكس سلباً على المؤلفين ومنتجي المعرفة.
  4. عدم وجود برامج وطنية في الترجمة، وحالة الترجمة ضعيفة، سواء أكان ذلك من جهة الإسهام في الترجمة إلى اللغة العربية، لا سيما في الموضوعات التي تتصل بالأردن، أو ترجمة الكتاب الأردني إلى اللغات الحيّة الأخرى.
  5. حقق برنامج مكتبة الأسرة الأردنية نجاحاً ملحوظاً في السنوات الماضية، لكنه بات اليوم بحاجة إلى المزيد من التطوير والارتقاء به من نواحي الشكل والمضمون والتحديث، والتأكيد على محدودية التحول الرقمي والاستفادة من الأدوات الرقمية الجديدة في الوصول إلى الجمهور.
- وفي ضوء هذه الضجوات، تطرح الوزارة "البرنامج الوطني للقراءة" لإعادة تنظيم جهود الوزارة في مجالات نشر المعرفة وتحديثها، إلا أنه لم يسجل أي تطور في هذا المجال، فبقية برامج الوزارة الروتينية كما هي، تُنفذ ضمن الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة، وهي محدودة بطبيعة الحال. ومن خلال النظر إلى المشاريع المدرجة ضمن هذا المحور، نجد أن العديد منها يتكرر منذ خطة الوزارة الأولى في عام 2006، وبالصيغة والأهداف نفسها، مع تغير الزمن والظروف والمعطيات. فمثلاً ما زال يتكرر هدف "نشر ثقافة التسامح والتعددية والحد من التطرف" من خلال إنتاج كتب وأفلام تركز على هذا الموضوع، إذ إنه يوحى ضمناً بوجود مهيمن لظواهر التطرف والانعزالية والتعصب في المجتمع. بالإضافة لذلك، فلا بد من لفت نظر الوزارة إلى مظاهر سلبية في المجتمع قد يكون من المهم الاهتمام بها والتخطيط لمعالجتها مثل العدمية والتبعية، والإحباط المستشري بين الشباب، وانتشار المخدرات، والأمية الثقافية بينهم، في حين يسعى هذا الفكر إلى تقويض الأسس الراسخة لقيم المجتمع الأردني.

1 الموقع الإلكتروني، وزارة الثقافة الأردنية ./ <https://www.culture.gov.jo/>

وفي الوقت نفسه نجد الوزارة لم تحقق شيئاً في هذا المجال، فلم تنشئ قناة تلفزيونية، واكتفت بما تبثه من خلال موقعها على الإنترنت، وهي أشياء قليلة على أي حال. ولم تنتج أفلاماً وثائقية في هذا المجال كما ورد في الخطة، وكل ما أنتج من أفلام وثائقية كان ضمن احتفاليات الأردن بمئوية الدولة (هذه الاحتفالية لها برنامج حكومي خاص)، إذ أنتج أكثر من 50 فيلماً وثائقياً كلها متصلة بتاريخ الأردن في المجالات المتعددة، ومؤسساته ورجالاته. كما تنتج الوزارة مجموعة قليلة من الأفلام الوثائقية ضمن مشروع المدينة الأردنية، تتناول غالباً تاريخ المدينة والتعريف بها. وتدعم الوزارة إنتاج خمسة أفلام درامية قصيرة بتكلفة إنتاج 20 ألف دينار، تُعرض ضمن مهرجان الأفلام الذي يقام سنوياً.

وتعاني إدارة مهرجانات المسرح من مركزية القرارات كونها بيد الوزارة، وهذا من شأنه إرباك العمل بشدة. وبقيت مشاريع نشر ثقافة التسامح والتعددية ومحاربة التطرف غالباً على الورق، وهذا يؤكد أن المجتمع نفسه هو من يحدد أولياته. ومن اللافت أن ما تنتجه الوزارة من أفلام وثائقية ودرامية قلماً يُبث عبر القنوات التلفزيونية الوطنية سواء منها الحكومية أو الخاصة، مع وصفها شريكاً كما هو في خطة الوزارة أيضاً، ولا يوجد تعاون مع أي جهة لتطوير هذه التجارب وعرضها للجمهور، بما في ذلك الهيئة الملكية للأفلام، مع عدّها كذلك شريكاً كما هو في خطة الوزارة، والتي يفترض بها أن تدعم مثل هذه الأعمال، وهذا الأمر يفقد هذه الأفلام التي تُنتجها الوزارة قيمتها والهدف الذي أنتجت من أجله، وهو الوصول إلى الجمهور ونقل المحتوى المرغوب فيه إليه.

أما برنامج النشر والإصدارات، الذي يُعدُّ أحد أهم أركان برامج الوزارة منذ نشأتها، فقد تطور منذ نهاية ستينات القرن الماضي كثيراً، إلا أنه شهد في سنوات الخطة تراجعاً، على الأقل من حيث عدد الكتب الصادرة وعدد النسخ، بسبب تراجع موازنة الوزارة. فقد أصدرت الوزارة ضمن محور الثقافة المجتمعية 18 كتاباً ضمن سلسلة كتب الفلسفة، والموافقة على إصدار 40 عنواناً آخر في المعارف المتنوعة، والموافقة على دعم 47 عنواناً دعماً جزئياً. كما أصدرت سبعة أعداد لكل من مجلتي أفكار، ووسام (للأطفال)، وعددين من مجلة صوت الجيل بعد توقف دام حوالي عشرين عاماً، وعددين من مجلة فنون التي توقفت قرابة خمسة أعوام. وصدر معجم "المكنز الوطني" الذي استمر العمل عليه حوالي خمسة عشر عاماً.

وتطرح الوزارة مشروعاً جديداً، هو إنشاء منصة إلكترونية للكتاب (مشروع "الكتاب")، في حين أوقفت في مدة سابقة مشروعاً ريادياً ضخماً استمر لعدة سنوات، وأنفقت عليه موارد لا بأس بها، وهو مشروع الذخيرة العربية، بدعوى أنه يحتاج إلى موازنة كبيرة. لكن هذا المشروع وغيره من المشاريع تحتاج دائماً إلى موازنات، فوزارة الثقافة هي وزارة خدمات وليست وزارة إنتاج، والمنصة الجديدة "الكتاب" تعتمد على منشورات الوزارة، وبعض الكتب

التي يتبرع بها أصحابها، وكتب دعمت الوزارة نشرها.

وتدعو الخطة إلى تطوير "المؤشر الوطني للقراءة"، في حين أنه لا يوجد لدينا دراسات عن هذا المؤشر، فكل ما يُقدم من مشاريع في الخطة لا يوجد له تغذية راجعة. وتُرفع أحياناً شعارات للثقافة تبدو متناقضة، فتارة نريدها ثقافة "لكل الناس"، وتارة لا نريدها للنخب بل للفئات الاجتماعية المحرومة. وأهم محطة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المحددة في هذا المحور، هو معرض عمان الدولي للكتاب، والذي يُعدّ أحد أهم الإنجازات الثقافية الأردنية منذ عشرين عاماً، ويُسجّل لاتحاد الناشرين الأردنيين سبق التأسيس له، وهو بحاجة إلى دعم الدولة أكثر مما هو عليه حالياً، وذلك من خلال: أولاً، إيجاد قاعة معارض حكومية متطورة تليق بمستوى المعرض والدولة، من شأنها تخفيف أعباء استئجار القاعات الخاصة، ويمكن أن تكون متعددة الأغراض؛ وثانياً، من خلال مشاركة الوزارة الفاعلة في الترويج للمعرض ودفع المؤسسات المعنية مثل الجامعات ووزارة التربية والتعليم والبلديات لتخصيص مبالغ مقبولة لشراء الكتب سنوياً من المعرض.

### المحور الثالث: غرس ثقافة الإبداع ورعايتها ودعمها

تمثلت أهداف هذا المحور بغرس ثقافة الإبداع في الطفل الأردني، وتنمية إبداعات الإنسان الأردني وإطلاقها في مختلف المجالات الثقافية والفنية، وتعزيز حرية الإبداع الثقافي والفني والعمل على تحريره، ودعم العلماء والأدباء والمثقفين والفنانين وتكريمهم، وتشجيع المواهب الناشئة.

ويتضمن المحور مجموعة من البرامج والمشاريع والفعاليات، منها: جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، والاحتفاء بالمبدعين الأردنيين، وتنفيذ الأنشطة الآتية: ومضات ثقافية، مبادرون نحو ثقافة إيجابية، وندوة "سيرة مبدع".

وإذا ما استثنينا جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، بوصفها برنامجاً قائماً منذ سبعينات القرن الماضي، مع أنه أيضاً مرّ بصعوبات، وكانت تمر سنوات لا تُمنح فيها الجوائز بسبب عدم توافر المخصصات، وكانت تُحجب أحياناً بدعوى عدم استحقاقها لأحد، إلا أن البرنامج بقي ثابتاً، ومحكوماً بنظام لا يتيح للمسؤول إيقافه. أما بقية الأنشطة، مثل "مبادرون نحو ثقافة إيجابية"، فبقي نشاطاً على الورق، وربما أقيم مرة واحدة. وبالمثل "المضات الثقافية"، إذ لم تُنتج أي ومضة خلال عام 2021. كذلك توقفت مسابقة "الإبداع الشبابي" لهذا العام، وندوة "سيرة مبدع".

ولم تأت الخطة على ذكر مشروع التفرغ الإبداعي الذي أقيم منه ما يقارب ست دورات، وقد أوقف هذا المشروع بقرار من وزيرة الثقافة آنذاك، مع أنه أنشئ بموجب القانون،

وبموجب نظام التفريغ الإبداعي الثقافى الأردني رقم (172) لسنة 2016، والذي جاء معدلاً للنظام رقم (22) لسنة 2007، وذلك بتحديد مدد التفريغ بسنة، ونصف سنة، وربع سنة. كما لم تأت الخطة على ذكر مشروع ناجح استمر لأكثر من 15 دورة، هو مشروع "مخيم الإبداع الثقافى" الذي ساعد العديد من المبدعين على التعرف على المكان الأردني، والتفاعل في ما بينهم، وإثراء تجاربهم الذاتية، وانعكس ذلك في إبداعاتهم المتنوعة.

#### المحور الرابع: تعزيز التراث الثقافى الأردني والحفاظ عليه

يتضمن هذا المحور المشاريع التالية: حصر التراث الثقافى غير المادي وجمعه؛ مشروع ذاكرة الأردن الذي يهدف إلى تعميق الاعتراز والولاء للثقافة الوطنية في المملكة؛ توحيد جهود مؤسسات الدولة في حماية التراث وحفظه؛ إنشاء نظام موحد لفهرسة الوثائق الحكومية، وسجل وطني للوثائق، وإدماج عملية حفظ التراث بتطبيقات التكنولوجيا الرقمية؛ وضع آليات لجمع الذاكرة الوطنية وحفظها، وتسهيل وصول الجمهور لعناصر الذاكرة الوطنية والاستفادة منها، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من إعداد نظام للوثائق يستند إلى قانون حفظ الوثائق الأردنية، وتشكيل اللجان ذات العلاقة لوضع خطة وطنية للتوثيق والأرشفة (2020-2022)؛ جمع التراث الشفوي الأردني وتوثيقه، إطلاق الخطة الوطنية لترشيحات عناصر التراث الوطني غير المادي على قوائم روائع البشرية؛ برنامج الصناعات الثقافية والاقتصاد الإبداعي الذي يهدف إلى تطوير رؤية وطنية للاقتصاد الإبداعي في مجالات الثقافة والفنون، وتوفير فرص دعم الصناعات الثقافية ورعايتها؛ وبرنامج التراث الثقافى الوطني الذي يهدف إلى توفير مادة ثقافية فنية متنوعة تسهم في رفع مستوى الوعي، ورفع مستوى الذائقة الفنية. أما فعالية مسابقة الشعر النبطي، فتهدف إلى تشجيع الشعر النبطي، والتعريف بالمنجز الشعري النبطي الأردني.

ومن أهداف هذا المحور، إبراز دور الأردن في مسيرة الثقافة القومية العربية والثقافة الإسلامية، وذلك من خلال جرد عناصر التراث الثقافى غير المادي وتوثيقه في المحافظات، وجمع المفردات المحكية لكل مناحي الحياة العامة في الأردن، ووضع شرح موجز لكل مفردة من المفردات التي يتم جمعها وتوثيقها، وتدريب أفراد من المجتمع المحلي وتأهيلهم على تقنيات البحث والتوثيق، وتطوير قاعدة البيانات التراثية، وتحديد عناصر التراث الثقافى غير المادي (Intangible Culture Heritage) المهددة بالانقراض، وتحديد العناصر التراثية التي يمكن ترشيحها على القائمة التمثيلية لليونسكو، والتوعية بأهمية التراث الثقافى غير المادي.

وينقسم هذا المحور إلى جزأين: الجزء الأول يُعنى بالذاكرة الوطنية عموماً، وهو اختصاص المكتبة الوطنية، وإحدى مهامها الأساسية، وثمة مديرية خاصة هي مديرية الوثائق التي من مهامها جمع الوثائق والصور ذات البعد الوطني من المصادر الحكومية أو الخاصة وحفظها وأرشفتها، وتستند بذلك إلى نظام دائرة المكتبة الوطنية رقم (5) لسنة 1994 وتعديلاته، وقانون الوثائق الوطنية رقم (9) لسنة 2017. وقد أدخلت المكتبة الوطنية نظام الرقمنة للوثائق منذ عام 2011، وهي متاحة على موقع المكتبة الإلكتروني. وقد ساعد قانون الوثائق الوطنية على حفظ الوثائق من الضياع، إذ لم تكن عملية إتلاف ملفات الدوائر الحكومية تخضع لقانون محدد، بل لبلاغات تصدرها الحكومة لا يلتزم الجميع بها. وفي الوقت الحالي، تتولى المكتبة الوطنية الكشف المباشر على وثائق الدوائر الحكومية كافة المطروحة للإتلاف، وتأخذ منها ما تجده مهماً لحفظه. كما أن المكتبة وقّعت مذكرات تعاون مع العديد من الدوائر الحكومية والأهلية من أجل أرشفة وثائقها، وفي ذلك فائدة وطنية وفائدة للطرفين، إذ تقدم المكتبة خبراتها ومعدات المتطورة لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا الإطار، تقوم المكتبة ضمن مشروع توثيق الذاكرة الوطنية بحفظ الوثائق وتوثيقها ثم إعادتها إلى مصدرها. علماً بأن موضوع توثيق الذاكرة الوطنية موزع على عدة جهات؛ برئاسة الوزراء على سبيل المثال لديها أرشيفها الخاص، وكذلك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، والديوان الملكي، والقوات المسلحة وغيرها. وبالرغم من ورود المشروع في خطة الوزارة، إلا أن المكتبة الوطنية هي المسؤولة عن تنفيذه بالكامل. إضافة إلى ذلك، تقوم المكتبة الوطنية بمهام ثقافية عديدة، منها إقامة الندوات، وتنظيم فعاليات للأطفال في مكتبة الطفل. ومع ذلك تبقى المكتبة الوطنية -دوراً ومهاماً- غير معروفة كثيراً لدى الجمهور، وكأنها موجودة في الظل، ويعود السبب إلى أن مسمى المكتبة يعود بالأذهان إلى المكتبات العامة التي تفتح أبوابها للجمهور، وهذا الأمر لا ينطبق على المكتبة الوطنية التي ربما أصبح لديها حكماً أكبر مخزون من الكتب الوطنية، بسبب قانون إلزامية الإيداع للمصنفات. أما الدور الآخر للمكتبة، المتمثل في التوثيق، فغيابه من مسمى المكتبة رسمياً، جعل هذا الدور غائباً عن ذهن الجمهور.

الجزء الثاني من البرنامج يتصل بالتراث الثقافي غير المادي، وقد أنجزت وزارة الثقافة في هذا المجال مشروعاً ممولاً من دولة الكويت للمسح والجمع والتوثيق لهذا التراث في مناطق الأردن كافة، أما مخرجات المشروع فبقيت على شكل ملفات محفوظة لدى الوزارة وغير المنشورة. ولعل الإنجاز الأبرز في هذا المجال، هو إصدار مكنز التراث الأردني الذي استمر العمل به حوالي خمسة عشر عاماً ما بين تعثر وعمل، إلى أن صدر في ثلاثة مجلدات. وقد تم ترشيح "المنسف" بوصفه أكلة شعبية أردنية، والنحلة بوصفها شجرة

أردنية. وتنشط مديرية التراث في الوزارة في عمليات الحصر والتوثيق للتراث غير المادي من خلال مديريات الثقافة في المحافظات، ومشروع مدن الثقافة، لكن المشكلة تكمن في أن نتائج العمل لا توثق في كتب، باستثناء معجم مكنز التراث الأردني.

أما برنامج الصناعات الثقافية والاقتصاد الإبداعي، فبقي برنامجاً على الورق، دون أن يتحدد نوع الصناعات الثقافية المشمولة بهذا البرنامج وكيف يمكن دعمها، ودون تحديد ما هو الاقتصاد الإبداعي وكيف يمكن تطويره. ومن المعلوم وجود صناعات ثقافية متطورة في الأردن، وهي بحاجة إلى رعاية ودعم، مثل صناعة النشر، وثمة صناعات بحاجة إلى دعم مثل صناعة السينما، والإنتاج التلفزيوني، والموسيقى... إلخ. وكل هذا في المجمل يحتاج إلى استراتيجية وطنية لا تشترك فيها وزارة الثقافة وحدها، بل جميع مؤسسات الدولة والمجتمع.

### المحور الخامس: برنامج الثقافة لكل الناس

يهدف هذا المحور إلى الانتقال بالاهتمام الثقافي نحو الثقافة المجتمعية، والانتقال من النخب إلى القواعد الاجتماعية العريضة، والإسهام في خلق ثقافة تعددية قائمة على احترام حقوق الإنسان والإبداع والابتكار ونبذ العنف والتطرف، والارتقاء بالذائقة الفنية لدى الجمهور الأردني، وتعزيز مفاهيم الثقافة المجتمعية الإيجابية لديه. ويتضمن المحور مشاريع، مثل: مكتبة الأسرة الأردنية، وتعميم الإنتاج الثقافي والفني على الجمهور والأماكن العامة، وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم، والتأهيل الثقافي والفني لنزلاء مراكز الإصلاح، وبرنامج الثقافة من قرب للمحافظات، والذي يتضمن إنشاء منصة "الثقافة من قرب للمحافظات"، وتنفيذ حوالي 40 فعالية ثقافية كل أسبوع.

والمشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج أصبحت مشاريع تقليدية ثابتة، مثل مشروع مكتبة الأسرة، وقد تراجع كثيراً عما كان عليه في بداياته، فمثلاً بدأ المشروع بهدف نشر مئة عنوان سنوياً، ثم تراجع مع السنين إلى النصف تقريباً، إضافة إلى تراجع كمية النسخ المطبوعة من كل عنوان، فمن خمسة آلاف نسخة من العنوان الواحد، إلى ألفي نسخة. واقتصرت إصدارات هذا العام على كتب المؤلفين الأردنيين، واعتماد مبدأ التصوير (ريزو) للكتب الصادرة، وعدم مراعاة إعادة تدقيقها لغوياً لتلافي الأخطاء الواردة فيها، الأمر الذي كان من شأنه أن قلل من جودة الكتب، وفي ذلك تراجع على الأهداف الأساسية من إنشاء هذا المشروع.

وربما جاء مشروع تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء مراكز الإصلاح، من المشاريع الريادية والأهم التي عملت عليها وزارة الثقافة في السنوات الأخيرة، فهاتان الفئتان من



الفئات الخاصة التي تحتاج إلى رعاية خاصة، ودور الثقافة في هذا المجال سيكون ملموساً، لكن إسهامات الوزارة ستبقى متواضعة بسبب تدني المخصصات المالية لديها.

### المحور السادس: توزيع مكتسبات التنمية الثقافية

يهدف هذا المحور إلى تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية الثقافية بين محافظات المملكة، من خلال مشروع مدينة الثقافة الأردنية، واستحداث البنى التحتية لقطاع الثقافة والفنون وتطويرها في المحافظات، والمقصود استكمال خطة بناء مركز ثقافي واحد على الأقل في مركز كل محافظة، ومشروع مكتبة الطفل المتنقلة، وبرنامج المختبر المسرحي الجوال الذي يهدف إلى اكتشاف المواهب المسرحية الجديدة ورعايتها، ورفد الحركة المسرحية بطاقات شابة، وتركيز الضوء على المبدعين في المناطق الأقل حظاً، وتضمين التدريب جوانب لمجابهة الظواهر المجتمعية والفكرية السلبية مثل العنف والتطرف. هذا بالإضافة إلى برنامج الفعاليات الثقافية والفنية في المحافظات، وبرنامج دعم الهيئات الثقافية (الإعانات السنوية)، وبرنامج دعم المشاريع الثقافية للمؤسسات والهيئات والأفراد.

إن الاحتفاء بمدينة واحدة كل عام- ومؤخراً أصبح الاحتفاء بالجملة (على صعيد اللواء)- لا يحقق التنمية المنشودة، وخاصة إذا ما علمنا أن المشروع بدأ بمخصصات وصلت إلى مليون دينار للمدينة المحتفى بها، ليتقلص إلى 75 ألف دينار للواء كاملاً، تذهب معظمها نفقات على فعاليات معظمها لا يترك أثراً يذكر على الحالة الثقافية في المدينة المعنية. وكان من الأجدى لورُصدت هذه المخصصات لإنشاء بنى تحتية للأنشطة الثقافية، فأغلب المدن الأردنية لا تمتلك المرافق الثقافية المناسبة لإقامة الفعاليات الثقافية المتنوعة، مثل المسارح وصالات العروض الفنية والمكتبات العامة، وصالات العرض السينمائية وصالات التدريب على الموسيقى والفنون التشكيلية وغيرها.

أما مشروع مكتبة الطفل المتنقلة، فهو قائم على دعم مركزها الثقافي الذي يمتلك العربية المتنقلة، ويُنفذ البرنامج بتمويل من الوزارة. وبالرغم من مرور سنوات على المشروع، إلا أنه لا يوجد تقييم له ولما حققه من أهداف.

### المحور السابع: المهرجانات والمواسم الثقافية والفنية

من ضمن أهداف هذا المحور: الاهتمام بالثقافة والفنون الجميلة وتذوقها، دعم العلماء والأدباء والمثقفين والفنانين وتكريمهم، تشجيع المواهب الناشئة والارتقاء بالذائقة الفنية لدى الجمهور الأردني، وتعزيز حرية الإبداع لدى المثقف والفنان الأردني. ويتضمن المحور



الفعاليات التالية: مهرجان المسرح الأردني، مهرجان عمون لمسرح الشباب، مهرجان الأردن الدولي للأفلام (الأفلام الدرامية)، مهرجان الأغنية الأردني، مهرجان الخالدية للشعر الشعبي والنبطي، مهرجان السامر للتراث والفنون، ومعرض الفنون التشكيلية.

### المحور الثامن: برنامج التبادل الثقافي والفني

يهدف هذا المحور إلى تعزيز التواصل والتفاعل مع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية، وتعزيز التواصل والتفاعل مع الثقافات الإنسانية، وهو برنامج روتيني تقليدي لم يتطور على مرّ السنين، ولم يسهم كثيراً في تطوير فرق الفنون الشعبية التي غالباً ما تكون العنصر الأساس في هذا البرنامج. كما أن فرقة الفنون الشعبية الرسمية التي جرى حلها قبل سنوات لم يُعد تشكيلها. ويتضمن المحور فعالية ملتقى عمان الثقافي الذي تراجع كثيراً سواء في أهمية الموضوعات التي تناولها في السنوات الأخيرة، أو في المشاركين والتغطية الإعلامية.

### المحور التاسع: نشر التربية الإعلامية والمعلوماتية

يهدف هذا المحور إلى نشر ثقافة التحقق والتفكير النقدي في المحتوى الإعلامي ومواجهة الإشاعة. ويشتمل المشروع على خطط تنفيذية تتمثل بتطوير المناهج والخطط التدريبية الخاصة بالتربية الإعلامية والمعلوماتية، وتدريب قدرات 500 معلم و60 عضو هيئة تدريس وبنائها في الجامعات، وإنتاج 30 دورة تدريبية على شكل فيديوهات ووضعها على المنصات الرقمية. وقد أنشئت منصة باسم "ثقتنا" ضمن موقع الوزارة الإلكتروني. ويتضمن المحور أيضاً البوابة الإلكترونية للمبادرة الوطنية للتربية الإعلامية برعاية وزارة الثقافة وبتطوير مؤسسة "موجز". وتشمل البوابة مجموعة من النوافذ، هي: فيديوهات، الاستراتيجية، المسابقات، التعريف بالمبادرة، الشركاء، الموارد. وضمن الفيديوهات أنتجت المبادرة حوالي 31 فيلماً قصيراً في موضوعات تناولت المواطنة الرقمية، وأخلاقيات الإعلام، والدعاية والتضليل الإعلامي، وتطوير المحتوى الإعلامي للأدوات الرقمية، وفهم عالم الإعلانات التجارية، والسياسة التحريرية لوسائل الإعلام، والتحقق من الفيديوهات وغيرها.

أما المسابقات فهي محاولة للتأكد من استيعاب المتلقي للدروس المقدمة في الفيديوهات، من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة، مثل الأسئلة التي توضع في نهاية كل درس من دروس الكتب المدرسية.

وتتمثل رؤية المشروع بـ "مواطنون أردنيون يستخدمون وسائل الإعلام ومصادر المعلومات والوسائط الرقمية بفعالية تمكنهم من بناء مجتمع المعرفة وترسيخ الثقة العامة في المجتمع".

أما الهدف الاستراتيجي فيتمثل في دمج مفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية ومهاراتها في النظام التعليمي الأردني في المدارس والجامعات، وفي أنشطة المؤسسات الشبابية، ومؤسسات المجتمع المدني، ونشر الوعي بها من خلال وسائل الإعلام، وفي المجال العام.

أما الشركاء في البرنامج، فهم: وزارة الثقافة، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الجامعات، وزارة الشباب، مكتب وزير الدولة لشؤون الإعلام، ومعهد الإعلام الأردني. أما موارده فتتأتى من الدورات، والأبحاث، والدروس التدريبية.

### المحور العاشر: التمويل والاستدامة لقطاع الثقافة والفنون

يهدف هذا المحور إلى تعزيز الدعم والاهتمام بالمؤسسات والهيئات الثقافية والفنية الرسمية والأهلية، والتأكيد على أن وظيفة الدولة الثقافية هي مسؤولية مؤسسات الدولة كافة، وتفعيل المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في الحياة الثقافية وتطويرها. ويتضمن المشروع برنامج إعادة العمل بصندوق دعم الثقافة والفنون، والذي يهدف إلى توفير مبلغ "مجز" لدعم قطاع من الثقافة، وقطاع من الفنون سنوياً، وزيادة الدعم السنوي المقدم من الوزارة للهيئات الثقافية والفنية المرخصة في المملكة.

ومن الواضح أن رؤية أهداف الصندوق غير واضحة وغير عملية، إذ إن موارد الصندوق أصلاً محدودة، ولا يمكنه أن يقوم بمهامه وحسب من خلال توزيع المخصصات على القطاعات والهيئات الثقافية. فلا بد أولاً من الاهتمام بتنمية موارد الصندوق من خلال تشغيلها حتى تزيد من موارده، وألا سيفلس سريعاً.

ويتضمن المحور أيضاً زيادة موازنة وزارة الثقافة لزيادة قدرتها على تنفيذ خطط وطنية متكاملة في نشر ثقافة التسامح والحد من التطرف، وتمكينها من الوصول إلى المجتمعات المحلية في المحافظات ومخاطبة الشباب. وتوحي هذه الخطط والأهداف إلى أن البلد غارق في ثقافة الكراهية والتطرف، وهذا غير صحيح.

## ب- موازنة الوزارة وتحليلها

بقيت موازنة وزارة الثقافة متواضعة بحدود سبعة ملايين دينار ما بين نفقات رأسمالية وجارية. ومع اعتراف قانون الموازنة العامة بوجود تحديات كبيرة تواجه عمل وزارة الثقافة، مثل ضعف البنية التحتية اللازمة لتنشيط الحركة الثقافية، وضعف التنسيق بين المؤسسات الثقافية الرسمية ومؤسسات المجتمع المحلي، وتواضع إمكانات المثقفين والمبدعين اقتصادياً، وضعف الوعي العام بأهمية التنمية الثقافية، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الثقافية، وضعف آلية تقييم السياسات والاستراتيجيات والبرامج الثقافية، إلا أن موازنة الوزارة لا تتطور كثيراً، فما أنفق عام 2020 أقل مما أنفق عام 2019 بحوالي مليوني دينار، وقدرت موازنة 2021 بحوالي 9,5 مليون دينار، لكن الإنفاق الفعلي ربما ينخفض إلى النصف كما حدث في موازنة 2020، وفي كل السنوات السابقة، إذ يقل الإنفاق الفعلي عن الموازنة المقدرة بسبب التخفيضات الطارئة على الموازنة التي تحدث سنوياً من خلال مجلس الوزراء، وأحياناً بسبب التأخر في تنفيذ بعض المشاريع الرأسمالية لأسباب غالباً ما تكون بيروقراطية.

ولذلك وجب إعادة هيكلة موازنة الثقافة ليتم رصد مخصصات مالية كافية تستثمر في تفعيل برامج التراث الثقافية، والبرامج والمشاريع لتأهيل المبدعين وتدريبهم في المناطق المهمشة، وكذلك من هم من ذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

## ثالثاً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد 2020

يبدو أن عملية مراجعة قطاع الثقافة تراوح في المكان ذاته، فالملاحظات على أداء وزارة الثقافة هي ذاتها تقريباً كل عام، والتوصيات تتكرر ولا يؤخذ بها، وربما جاء تقرير حالة البلاد حول قطاع الثقافة لسنة 2020 متفائلاً، إذ كان يأمل بأن تصدر وثيقة الإطار الاستراتيجي للعمل الثقافي، ولكنه لم ير النور حتى مع اقتراب السنة من نهايتها، ولم يؤخذ بأغلب التوصيات التي وردت في التقرير، مثل إنشاء مجلس أعلى للثقافة، وتأسيس الهيئات الثقافية، وإيجاد قاعدة بيانات ثقافية، ودعم المشاريع الناجحة، بل أحياناً سارت الوزارة عكس هذه التوصيات، فقد أوقفت مشاريع مثل التفرغ الإبداعي، ومخيمات الإبداع الثقافي، ونزعت أي صفة مستقلة للمركز الثقافي الملكي، ولم يعمل على تحويله إلى مركز لعروض مسرحية دائمة، كما لم يتحقق المتحف الرقمي المنشود، ولم تجر عملية مراجعة لسياسة دعم الكتب، وبقي التشبيك مع الشركاء المفترضين ضعيفاً، ولم يتغير شيء في وضع المكتبة الوطنية، التي بقيت أقرب إلى مركز للتوثيق منها إلى المكتبة.

## رابعاً: التوصيات

1. إنشاء المجلس الأعلى للثقافة، ليكون بمثابة هيئة مستقلة تضم في عضويتها ممثلين للقطاع الثقافي الرسمي والخاص.
2. توسيع قواعد البيانات الثقافية المتوافرة وتطويرها، وخاصة قواعد البيانات للقطاعات الثقافية العاملة في المجالات المتعددة.
3. تفعيل صندوق دعم الثقافة، وإيجاد حلول لتعزيز موارد وإدامتها.
4. إيجاد آليات لدعم المشاريع الثقافية الإنتاجية وتطويرها، حتى تأخذ صفة الديمومة، بالتنسيق مع دائرة المكتبة الوطنية، ومكتبة أمانة عمان الكبرى، ومكتبة عبد الحميد شومان، ومكتبات الجامعات، وتطوير التشريعات لإتاحة مقتنيات المكتبة الوطنية من المؤلفات المودعة لديها للمواطن.
5. إحياء مشاريع التفرغ الإبداعي، ومخيم الإبداع الثقافي، والمتحف الرقمي، وتطويرها.
6. تطوير التشبيك والشراكات مع الأطراف الفاعلة في القطاع الثقافي، من خلال التواصل مع المواهب الشابة التي اكتشفت في مسابقات الوزارة، والإسهام في معالجة المشكلات التي تواجههم، والاهتمام بأرائهم ومقترحاتهم القابلة للتنفيذ، ودعوة مديريات الثقافة في المحافظات للتواصل معهم وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بالسبل والإمكانات المتاحة.
7. دعم معرض عمان الدولي للكتاب الذي يعد أحد أهم الإنجازات الثقافية الأردنية منذ عشرين عاماً وذلك من خلال الدعم اللوجستي «المكان والترويج للمعرض».
8. إعادة النظر في سياسة النشر في الوزارة من خلال اقتصار الدعم على تغطية تكلفة البحوث والتأليف.
9. تشجيع القطاع الخاص والبنوك على الاستثمار في الصناعات الثقافية، وزيادة مساهمتها في دعم الثقافة في إطار مسؤوليتها المجتمعية.

## المصادر والمراجع

- موقع وزارة الثقافة الإلكتروني.
- خطة التنمية الثقافية (2017-2021)
- قانون الموازنة العامة لسنة 2020.
- قانون الموازنة العامة لسنة 2021.
- قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006.
- نظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة رقم (3) لسنة 2021.
- نظام إلغاء نظام التنظيم الإداري للمركز الثقافي الملكي رقم (2) لسنة 2021.
- نظام معدل لنظام صندوق دعم الحركة الثقافية والفنية رقم (4) لسنة 2021.
- نظام التفريغ الإبداعي الثقافي الأردني رقم (172) لسنة 2016.
- ورقة رأي: المشهد الثقافي في الأردن: الأزمة وآفاق التنمية والتغير.
- موقع المكتبة الوطنية الإلكتروني.
- لقاءات واتصالات مع كل من: مساعد الأمين العام للشؤون الإدارية، مساعد الأمين العام للشؤون الثقافية، مدير الدراسات والنشر، مدير المسرح والفنون، مدير التراث، ومديرة التراث والوثائق في المكتبة الوطنية.

